

Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

One Day Seminar

حلقة نقاش

The Palestinian Issue القضية الفلسطينية

Strategic Evaluation 2012 - Strategic Assessment 2013

تقييم استراتيجي 2012 - تقدير استراتيجي 2013

مداخلة

رؤية حركة حماس للتطورات المتعلقة

بالقضية الفلسطينية 2012 - 2013

أ. أسامة حمدان



Crowne Plaza - Beirut - Lebanon
February 6th, 2013

فندق كراون بلازا - بيروت - لبنان
6 شباط / فبراير 2013

رؤية حركة حماس للتطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية 2012-2013

أسامة حمدان*

شهدت القضية الفلسطينية العديد من الوقائع والتطورات سنة 2012، وقد تركت هذه الأحداث آثاراً واضحة، قد تتواصل نتائجها في سنة 2013. ولعلّ من أبرز هذه الأحداث، العدوان الصهيوني على قطاع غزة في عملية حجارة السجيل، كما أسمتها المقاومة رداً على عملية "عمود السحاب" وفق تسمية الكيان الصهيوني.

أما الحدث الثاني فقد كان موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، فيما تصاعد الاستيطان في الضفة الغربية، وتسارعت وثيرة تهويد مدينة القدس المحتلة، كما ظلّ التنسيق الأمني مع العدو علامة فارقة في أداء السلطة في رام الله، ولا تزال غزة تحت الحصار، بالرغم من التسهيل الواضح على المعابر، لا سيّما معبر رفح، فيما المصالحة تراوح مكانها بالرغم من الفرص والتحديات.

أما على الصعيد الإقليمي، فلا تزال تداعيات أحداث الربيع العربي تلقي بظلالها على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وكان لأحداث سورية نصيب كبير في آثاره على القضية والشعب الفلسطيني.

فيما ظلّ المشهد الدولي عاجزاً عن تقديم أي دعم حقيقي للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه، بل ظلّ التزام العديد من أطرافه تجاه الكيان الصهيوني على حاله. هذه الورقة تمثل محاولة لاستعراض أهم وقائع سنة 2012 والتوقعات لسنة 2013 دون الخوض في السيناريوهات التفصيلية أو الغوص في التحليل المعمق.

• المصالحة الفلسطينية:

على الرغم من توقيع الفصائل على اتفاق القاهرة للمصالحة الفلسطينية، وتوقيع حماس وفتح اتفاق الدوحة لتشكيل الحكومة (الاتفاق على رئاسة محمود عباس للحكومة)، فإن المصالحة لم تحقق سنة 2012 اختراقاً جدياً يؤدي إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني. وبالرغم من حالة التقارب الفلسطيني التي ظهرت خلال العدوان الصهيوني على غزة، إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى إنهاء حالة الانقسام.

* أسامة حمدان: مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس.

وظل التدخل الخارجي لا سيّما الضغط الأمريكي العامل الأساسي في تعطيل عجلة المصالحة، دون الإقرار بوجود عوامل داخلية موضوعية وعملية. ويمكن القول إن المصالحة تبلورت في إطارها النظري العام الماضي، كما تم البدء ببعض الخطوات العملية الأولى، إلا أن اختراقاً جوهرياً لم يتحقق لا سيّما على صعيد ملف تشكيل الحكومة (حكومة الكفاءات) والملف الأمني في الضفة الذي لا زالت اليد العليا فيه للاحتلال.

غير أن سنة 2013 قد تشهد اختراقاً جوهرياً يتمثل في تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، والوقوف على أعتاب انتخابات فلسطينية شاملة، يجري فيها انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، الأمر الذي يفتح الباب لمشاركة وطنية جامعة في بناء القيادة الفلسطينية، وقد يعني ذلك تفعيلاً نوعياً لدور فلسطينيي الخارج (اللاجئون والشتات) على صعيد القضية الفلسطينية. لكن من المؤكد أن الوصول لإجراء مثل هذه الانتخابات في الخارج، يحتاج عملاً وجهداً إضافياً، ومن المتوقع أن يسهم تطور واقع البيئة الإقليمية، لا سيّما في مصر، في دفع الأمور على مستوى المصالحة إلى الأمام.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن المصالحة تعني أولاً إعادة بناء المؤسسات الوطنية، وبالذات منظمة التحرير الفلسطينية على أساس الحقوق والثوابت الوطنية، واختيار الشعب لممثليه وقيادته، ومن ثمّ ثانياً: إعادة بناء المشروع الوطني (مشروع التحرير والعودة) المرتكز إلى المقاومة كاستراتيجية لتحقيق طموح الشعب الفلسطيني.

ويمكن القول إن التزام كلّ القوى الفلسطينية بالمصالحة وتجاوز الضغط الأمريكي والصهيوني، والتفكير في إدارة المواجهة مع العدو خارج الصندوق، قد يجعل سنة 2013 سنة المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام.

• العدوان على غزة:

شكل العدوان الصهيوني على غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 علامة فارقة في أداء الاحتلال تجاه القضية الفلسطينية. وإذ نجحت المقاومة بصمودها وأدائها النوعي في مواجهة العدوان، فإن النفاق الشعب الفلسطيني حول المقاومة كان أيضاً عاملاً حاسماً في إنهاء العدوان وإفشال أهدافه. ومثّل التحرك الشعبي في الضفة (خلفاً لعدوان سنة 2008-2009) علامة فارقة أكدت الانحياز الشعبي للمقاومة، كما كانت رسالة عملية نل أبيب بليغة، في أن الجهد الأمني

ضدّ المقاومة لن يحقق أمناً للكيان الصهيوني. وهكذا انتهى ما ظنه العدو نزهة وعملية نظيفة إلى إحباط معادلة الردع الصهيونية، بل إن ما كان يعدّه العدو عمقاً آمناً لم يعد كذلك.

إضافة لذلك، فقد فوجئ العدو بتمكن المقاومة ونتيجة لجهد قيادتها السياسي من بناء شبكة أمان إقليمية تمثلت في دور مصري - تركي - قطري، وفر دعماً سياسياً وإنسانياً، عزز نتائج صمودها وأدائها النوعي، خاصة أن العدو ظنّ أن المقاومة في فلسطين باتت معزولة في ظلّ التطورات الإقليمية. وبهذا الصدد فقد نجحت المقاومة في إعادة الزخم للقضية الفلسطينية على المستوى الشعبي إقليمياً، ما أكد سقوط مقولة إن التغييرات الإقليمية تقود شعوب المنطقة والأنظمة الجديدة فيها للانشغال عن القضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمم.

غير إن هذا الإنجاز رفع سقف التحدي في مواجهة الاحتلال، ومن المتوقع أن لا ينهي وقف إطلاق النار احتمالات عدوان جديد على قطاع غزة، بل إن من الأرجح أن تشهد سنة 2013 عدواناً جديداً، ما لم تتجح المقاومة في إدخال عوامل جديدة في معادلة المواجهة (ميدانياً أو سياسياً) تدفع الاحتلال لإعادة النظر من مخططاته قبل شن عدوان جديد.

• فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة:

بالرغم من النجاح الأمريكي في منع حصول فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة سنة 2011، إلا أن الجمعية العامة صوتت لصالح منح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة. ولا شكّ أن مثل هذا القرار يفتح الباب أمام التمثيل الفلسطيني الرسمي، ليحصل على عضوية عدد من المؤسسات الدولية، وهو ما يمكن استثماره لصالح القضية الفلسطينية. إلا أن هذا الأمر ستكون له تداعياته السياسية والقانونية العديدة لا سيّما تجاه قضايا الحدود واللاجئين (في إطار تعريف مواطني الدولة)، والالتزامات الدولية (رغم حالة الصراع) وغيرها، وهو ما يستدعي توافقاً وطنياً للتعامل مع هذه التداعيات بما يعزز الحقوق الفلسطينية.

• القدس:

تصاعد خلال سنة 2012 العدوان الصهيوني على القدس، واتخذ هذا العدوان أشكالاً عديدة قبل اقتحامات للمسجد الأقصى، حيث بلغ عدد الجنود والمستوطنين الذين اقتحموا المسجد قرابة الـ 11 ألفاً، وبدأ العدو الترويج لفكرة تقسيم المسجد بشكل غير مسبوق. كما ارتفعت وتيرة البناء الاستيطاني في المدينة، حيث أعلن عن بناء 5496 وحدة استيطانية جديدة، وطرحت في سنة

2012 مناقصات لبناء 2368 وحدة استيطانية، فيما بلغ المعدل في السنوات الأخيرة 726 وحدة سنوياً. وازدادت وتيرة التهجير من خلال هدم البيوت التي بلغ مجموعها 26 عقاراً. ومن المتوقع خلال سنة 2013 أن تتصاعد الجهود الإسرائيلية، لتقسيم المسجد الأقصى والاستيلاء على أجزاء منه، وتصاعد الاعتداءات على الأوقاف والكنائس المسيحية. وهو الأمر الذي قد يقود إلى انفجار في المدينة، وربما يؤخره عدم وجود حاضن لحراك شعبي واسع بسبب التنسيق الأمني مع العدو في الضفة. إن قضية القدس تحتاج إلى تبني استراتيجية واضحة، تعنى بدعم صمود المقدسين والدفاع عن المقدسات، وتعزيز دور الأمة للدفاع عن مقدساتها.

• الضفة... بين الأمن والقضم:

واصل الاحتلال سنة 2012 مشاريع الاستيطان والاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية، ووفق مركز أبحاث الأراضي الفلسطينية فقد صادر الاحتلال 28 ألف دونم سنة 2012، وهو ضعف ما صدره سنة 2011، وهدم 600 مسكن بزيادة 60% عن سنة 2011، وبلغ عدد الأشجار التي قلعت أو أحرقت أو كسرت أو أغرقت بالمياه العادمة 37 ألف شجرة، منها 31 ألف شجرة زيتون بزيادة 85% عن سنة 2011، كما هدم الاحتلال أكثر من ستين بئراً لتجميع مياه الأمطار. وحسب دائرة الخرائط ونظم المعلومات في جمعية الدراسات العربية، فإن هذا العمل الممنهج يهدف في نهاية المطاف إلى الاستيلاء على 88% من مساحة الضفة، والإبقاء على التجمعات الفلسطينية في مساحة لا تتجاوز 12%.

بموازاة ذلك فقد تصاعدت الحملات الأمنية في الضفة، وفي إطار التنسيق الأمني فقد تعاونت قوات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة على اعتقال كوادر المقاوم ونشطاءها، على الرغم من بارقة أمل بإغلاق هذا الملف في إطار المصالحة وفي ظلّ تداعيات انتصار المقاومة في معركة حجارة السجيل، وما واكبها من تفاعل شعبي شمل كلّ الطيف السياسي الفلسطيني في الضفة.

ولعلّ سنة 2012 شهدت بدايات فعل شعبي لمواجهة الاستيطان، ومن المتوقع أن تتطور وتزداد في ظلّ التصاعد المتوقع للاستيطان الصهيوني، وفشل أي مشاعٍ لتحقيق تسوية سياسية. ويات من الضروري أن يواكب هذا الجهد الشعبي جهد فصائلي ورسمي فلسطيني لا يكتفي بالتنديد والبيانات، بل يذهب باتجاه عمل جادٍ وبرنامج عملي، لمواجهة سياسية قضم الأراضي الفلسطينية، كما تبرز هنا الحاجة الماسة لإنهاء ملف التنسيق الأمني وإعادة النظر في التجاوب

مع المطالب الأمنية الإسرائيلية ورفضها، لا سيّما وأن استمرار التنسيق الأمني يترك تداعيات سلبية على مسار المصالحة الوطنية.

• غزة والحصار:

تواصل الحصار على قطاع غزة خلال سنة 2012، وتواصلت معها جهود كسر الحصار وفعاليات المتضامنين الدوليين. ولعل من أهم نتائج هذا الجهد كان ارتخاء قبضة الحصار على غزة، خاصة وأن البيئة السياسية والإقليمية، صارت أكثر تجاوباً مع كسر الحصار، غير أن بارقة الأمل الحقيقية لإنهاء الحصار كانت اتفاقية وقف إطلاق النار في أعقاب عدوان "إسرائيل" الأخير على قطاع غزة، والذي نصّ على تسهيل حركة الأشخاص والبضائع عبر المعابر. كما أسهم الجهد السياسي والزيارات الرسمية بشكل كبير في إنهاء الحصار، وشكلت زيارة أمير دولة قطر ببرنامجهما والدعم المقدم خلالها (سياسياً واقتصادياً وتنموياً) سابقة مهمة في علاقة المنطقة على المستوى الرسمي مع حكومة إسماعيل هنية في غزة، والتي فتحت الباب لزيارات عديدة كزيارة رئيس الوزراء المصري ووزراء خارجية العرب وتركيا ورئيس وزراء ماليزيا. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2013 انتهاء الحصار على غزة، وذلك من خلال الجهد السياسي المتراكم واستناداً إلى تسهيل تحرك الأشخاص والبضائع عبر المعابر، وكذلك في حال تشكيل حكومة وحدة وطنية في إطار المصالحة.

• الأزمة الاقتصادية وأثارها الاجتماعية:

شهدت سنة 2012 سقوط أوهام الرخاء التي تمّ تسويقها في إطار نظرية التسوية، وشكل عجز حكومة فياض عن دفع الرواتب والإضرابات النقابية المتعددة والمتكررة على خلفيات مطلبية شواهد حية على هذا الفشل، غير أن الأمور أعمق من ذلك، وتهدد بانعكاسات اجتماعية، إذ ارتبط حجم التوظيف الكبير والوعود البراقة بتوفير دعم مالي للسلطة باتساع ظاهرة الاقتراض من البنوك، لضمان رواتب السلطة، كما أدت الاتفاقات الاقتصادية مع العدو إلى ضرب القدرة الفلسطينية على المنافسة، ما أدى إلى إغلاق أكثر من 60% من المعامل والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة، ما رفع معدل البطالة.

وفي غزة ومع استمرار الحصار لا يزال الوضع الاقتصادي صعباً، وبالرغم من نجاح حكومة هنية في تسديد رواتب موظفيها وقدرتها على تمويل مصاريفها، إلا أن هذا الأمر لا يعدّ كافياً لتحقيق دورة اقتصادية كاملة.

وبشكل عام فقد تصاعدت نسبة الفقراء في المجتمع الفلسطيني، واتسعت شريحة من هم تحت خطّ الفقر، لتصل إلى قرابة ثلثي الشعب الفلسطيني في الداخل.

ولا تظهر بوادر جدية لحلّ الأزمة الاقتصادية، خاصة في ظلّ ارتهان دعم السلطة في رام الله للمزاج الإسرائيلي، واستمرار حالة الحصار لغزة. وبالرغم من ذلك فإنّ كلّ الأطراف الفلسطينية المعنية ببذل الجهود لتكون سنة 2013 سنة بداية الانفراج الاقتصادي، وإطلاق برنامج وطني لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وبناء اقتصاد مقاوم قادر على الصمود في مواجهة التحديات والعدوان، ويقلص الاعتماد على الدول المانحة التي تربط دعمها بالمسار التفاوضي مع العدو.

• الأسرى:

حققت المقاومة إنجازاً كبيراً سنة 2011 في صفقة وفاء الأحرار، التي تمّ بموجبها الإفراج عن 1000 أسير وكلّ الأسيرات، غير أن قضية الأسرى لم تنته، فلا زال الاحتلال يعتقل 4750 أسيراً محكوماً، منهم 198 طفلاً و71 أسيراً معتقلين من عشرين عاماً و24 معتقلاً منذ 25 عاماً. وشهدت سنة 2012 زيادة عدد المعتقلين في إطار الاعتقال الإداري، الذي بات سياسية أساسية لاستنزاف قدرات الكوادر والنشطاء الفلسطينيين، بل إن الاحتلال قام بإعادة اعتقال عدد من الأسرى المحررين.

وقد شهدت سنة 2012 تصاعد الإضرابات عن الطعام في إطار معركة (الأمعاء الخاوية)، كما يسميها الأسرى احتجاجاً على سياسات الاحتلال والمعاناة التي يعيشون. وهو ما أدى إلى تصاعد حالة التفاعل مع قضية الأسرى سياسياً وشعبياً. وستظل قضية الأسرى تحدياً وطنياً سنة 2013، ولا بدّ من تطوير برامج الدفاع عن الأسرى، والعمل الجادّ من أجل تحريرهم من سجون الاحتلال.

• اللاجئون:

ظلّت قضية اللاجئين منذ اتفاق أوسلو قضية في مهبّ الريح، وبانتظار ما ستسفر عنه مفاوضات التسوية، إلا أن هذا لم يمنع جهود عدد من القوى الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني من تفعيل (حقّ العودة) والدفاع عنه.

وفي ظلّ التطورات الداخلية، وبالذات العمل من أجل إعادة بناء م.ت.ف. فإن من أولويات القوى والفصائل والقيادات الفلسطينية خلال سنة 2013 إعادة تفعيل دور الفلسطينيين خارج وطنهم، وصولاً إلى استعادة دورهم كاملاً على صعيد النضال الوطني.

• المقاومة:

كان للانتصار الذي تحقق في عملية حجارة السجيل، التي واجهت عدوان عامود السحاب الصهيوني سنة 2012 أثر كبير على تعزيز التقاف الشعب الفلسطيني حول قوى المقاومة، وتعزيز الثقة بخيار المقاومة خياراً استراتيجياً للتحرير والعودة. وشكلت عملية تل أبيب التي نفذت إبان هذا العدوان، إضافة نوعية مهمة أكدت استمرار نهج المقاومة، وقدرة المقاومة على تجاوز الكثير من العقبات والعوائق، وتحقيق تطور دائم في مواجهة العدو.

كما شهدت سنة 2012 اتفاقاً بين الفصائل الفلسطينية على تفعيل المقاومة الشعبية كأحد أشكال المقاومة. وشهدت كذلك حراكاً إبداعياً على هذا الصعيد في مواجهة الاستيلاء على الأرض، فيما عرف بتجربة قرية "باب شمس" تلتها تجارب أخرى.

ولعلّ نجاحات المقاومة بأشكالها المختلفة يفتح الباب خلال سنة 2013 إلى إعادة بلورة نظرية المقاومة الشاملة، وصولاً إلى بناء مجتمع مقاوم، يكون كلّ فعل فيه عملاً مقاوماً في مواجهة الاحتلال. ويعزز فرص تحقيق مثل هذا الأمر التغييرات التي تمر بها المنطقة، والتي تشهد صعوداً سياسياً لقوى تدعم المقاومة. ويظلّ التحدي الأكبر في مواجهة هذا الأمر استمرار الانقسام، وبعض الوهم الذي تحمله عملية التسوية التي قد تستخدم لإحباط هذا الأمر.

• التسوية مع الاحتلال:

بالرغم من القناعة الراسخة بأنه لا أفق سياسي في التسوية مع العدو، فإن مسيرة التسوية لم تعد مجرد حالة فشل، بل باتت اليوم عبئاً على الشعب الفلسطيني وقضيته، بل وعلى الأمة أيضاً.

وشكلت سنة 2012 بكلّ تفاصيلها خيبة كبيرة على صعيد التسوية، وترك المجتمع الدولي والرباعية الدولية العنان للاحتلال لمواصلة عدوانه بكلّ الصور دونما رادع، بل وحتى دون أي ضغوط.

إن القراءة الدقيقة للبيئة الدولية وللموقف الأمريكي تؤكد عدم نضج هذه البيئة واستعدادها لممارسة أي ضغط على الكيان الصهيوني لاستعادة الحقوق الفلسطينية، ولو بالحد الذي يتحدث عنه المجتمع الدولي. أما على المستوى الأمريكي فإن الولايات المتحدة لا تزال تحافظ على استراتيجياتها الثابتة بضمان أمن وبقاء تفوق "إسرائيل" في المنطقة، ولا يزال هذا الالتزام راسخاً لدى إدارة أوباما ولديه شخصياً، وهو الذي بعد أربع سنوات من الإهانات التي نالها من "إسرائيل" قرر أن يزورها مطلع ولايته الجديدة في الربيع المقبل.

بهذا المعنى فقد تشهد سنة 2013 مبادرات متعددة على الصعيد السياسي، لكنها لن ترقى إلى تحقيق أي اختراق، فضلاً عن تحقيق حلٍّ مرضٍ للفلسطينيين.

ولعلّ الحاجة أصبحت أكثر إلحاحاً في إعادة تقويم هذا المسار، وربما تشكل سنة 2013 فرصة لإعادة النظر في هذه المسيرة، والتحقق فيما يمكن أن تكون أنجزته من نجاحات، وفيما أوقعته من خسائر فادحة بحق القضية الفلسطينية، وليس المقصود هنا استخدام هذا الأمر في الصراع السياسي الداخلي، بل المطلوب هنا إنقاذ القضية وحمايتها مما يقع بها من خسائر، وإعادة تصويب المسار باتجاه الهدف الحقيقي، وأعني بذلك مشروع تحرير فلسطين. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى موقف الحركة بعدم التفاوض مع الاحتلال، فضلاً عن الاعتراف به، والذي ثبت مصداقيته كخيار سياسي بعد التجربة الطويلة غير الناجحة لفريق التسوية.

• الربيع العربي:

ترك الربيع العربي آثاراً مباشرة على الشأن الفلسطيني، وشدت أحداثه اهتمام المتابعين والمراقبين السياسيين، كما تركت أحداثه المحلية أثراً على الشعوب في المنطقة، نتيجة حالة الحراك اليومي الذي تعيشه.

وبالرغم من مرور أكثر من عامين على هذا الحراك، وإجراء انتخابات وتشكيل حكومات جديدة في دول عديدة، إلا أنه يمكن القول إن المنطقة بشكل عام، وهذه الدول على وجه الخصوص لم تستقر بعد، ويلقي هذا بظلاله على المشهد الفلسطيني. وإذ يبدو هذا التأثير سلبياً في المدى القصير إلا أنه سيزرك آثاراً إيجابية حقيقية على القضية الفلسطينية، على المدى المتوسط والاستراتيجي، سواء على المستوى الرسمي في دول الربيع العربي أو على المستوى الشعبي في المنطقة.

وشكل العدوان على غزة سنة 2012 أهم اختيار تجاه القضية الفلسطينية، وقد أظهر موقفاً إيجابياً وفعالاً عملياً أكد أن القضية الفلسطينية لا تزال القضية المركزية للأمة.

غير أن الواقع الفلسطيني في سورية يعيش حالة قاسية نتيجة الأزمة السورية، ويكاد هذا الواقع يقترب من شكل نكبة جديدة للفلسطينيين هناك. وبالرغم من كلّ الجهود التي بذلت لتحديد الشعب الفلسطيني إلا أن المخيمات تعرضت للمعاناة، وبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين 940 شهيداً من أبناء المخيمات، فيما هجر أكثر من 80% من سكان مخيم اليرموك (أكبر المخيمات الفلسطينية) مخيمهم نتيجة لعمليات العسكرية.

وفي ظلّ تصاعد الأزمة السورية يبدو من الضروري أن تبادر القوى الفلسطينية خلال سنة 2013 إلى استمرار العمل من أجل تحديد المخيمات، ومنع تورط الجانب الفلسطيني في الأزمة السورية، ومعالجة العلاقة السورية الفلسطينية، بما يعزز القناعات القائمة لدى الشعب السوري باستراتيجية القضية الفلسطينية، وبأهمية الموقف السوري الداعم لحقوق ومقاومة الشعب الفلسطيني.

خاتمة:

بالرغم من كلّ ما اكتنف المشهد الفلسطيني خلال سنة 2012 من مصاعب ومشاكل وتحديات، إلا أن سنة 2013 تحمل في طياتها فرصاً عديدة قد تشكل في مجموعها فرصة لتحقيق تحول في مسيرة الصراع مع العدو، تفضي في مآلاتها إلى تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بالتحريير والعودة. ويظل الأساس في ذلك كله تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية القيادية، على قاعدة التمسك بالحقوق والثوابت واستمرار وتفعيل المقاومة سبيلاً لاستعادة الحقوق.